المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⴼⵍⵍⴰ ⵏ ⵜⵙⴷⵡⵉⵔⵉⵏ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 16دجنبر 2025

العدد 743

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....06

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....08

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....09

أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية.....10

❖ اجتماع المكتب رقم 2025/24

ليوم الإثنين فاتح دجنبر 2025

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين فاتح دجنبر 2025 اجتماعا، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- لحسن حداد : النائب الرابع للرئيس؛
- يحفظه بنمبارك : النائب الخامس للرئيس؛
- محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛
- السالك الموساوي : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- عبد الرحمان وافا : أمين المجلس.

واعتذر عن الحضور السيد:

- عبد القادر سلامة : النائب الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشين : النائب الثاني للرئيس؛
- جواد الهلالي : النائب الثالث للرئيس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛
- محمد رضى الحميني : أمين المجلس.

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

بعد التداول في جميع النقط المدرجة في جدول الأعمال تم اتخاذ القرارات التالية:

← **قرار رقم 2025/24/01 بالموافقة** على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 24 نونبر 2025.

❖ الأسئلة الشفهية:

← **قرار رقم 2025/24/02 بالموافقة** على جدول أعمال الجلسة الشفهية ليوم الثلاثاء 02 دجنبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال، والذي يضم 24 سؤالا موجهة إلى كل من السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات (11 سؤالا)، والسيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية (06 أسئلة)، والسيد وزير الصناعة والتجارة (07 أسئلة).

← **قرار رقم 2025/24/03 بانتداب** النائب الرابع للرئيس السيد لحسن حداد رئيسا للجلسة المذكورة أعلاه، والسيد عبد الرحمان وافا في أمانة الجلسة.

← **قرار رقم 2025/24/04 بانتداب** النائب الثاني للرئيس، السيد أحمد أخشيشين، لرئاسة جلسة الأسئلة الشفهية وجلسة التشريع ليوم 09 دجنبر 2025، والسيد محمد رضى الحميني في أمانة الجلسة.

❖ التشريع:

← **قرار رقم 2025/24/05 بالإعلان**، في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 02 دجنبر 2025، عن إيداع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى مكتب المجلس، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، لمشروع قانون رقم 37.24 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية كوريا، الموقعة بسيول في 02 يونيو 2024، **وإحالة** المشروع إلى لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج.

← **قرار رقم 2025/24/06 بالموافقة** على جدول أعمال المجلس للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2026 أمام الجلسات العامة، وفق ما يلي:

- الأربعاء 03 دجنبر 2025:

- على الساعة العاشرة والنصف صباحا:

1. تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛ (20 دقيقة)
2. المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين؛ (170 دقيقة)

- على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال:

3. ردّ الحكومة.

- الخميس 04 دجنبر 2025:

- على الساعة العاشرة والنصف صباحا:

4. التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

- على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال:

5. مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، وتضم:
   - تقديم تقارير اللجان الدائمة: حوالي 30 دقيقة
   - تدخلات مكونات المجلس: حوالي ساعة ونصف
   - جواب الحكومة: نفس المدة الزمنية المخصصة للمجلس.
6. التصويت التفصيلي على الجزء الثاني؛
7. التصويت على مشروع قانون المالية برمته؛
8. تفسير التصويت: 5 دقائق للفرق و3 دقائق للمجموعات والأعضاء غير المنتسبين.

← **قرار رقم 2025/24/07 بانتداب** النائب الرابع لرئيس المجلس، السيد لحسن حداد، لرئاسة الجلسات العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2026، والسيد عبد الرحمان وافا في أمانة هذه الجلسات.

← **قرار رقم 2025/24/08 بالإعلان،** في مستهل الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 02 دجنبر 2025، عن توصل المجلس، من مجلس النواب، بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

← **قرار رقم 2025/24/09 بعقد** جلسة تشريعية يوم الثلاثاء 09 دجنبر 2025 للبت في النصوص التشريعية الجاهزة، وفق الترتيب المعتمد من قبل ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد يوم فاتح دجنبر 2025.

❖ العلاقات الخارجية:

← **قرار رقم 2025/24/10 بالمشاركة** في أعمال الدورة الأربعون الاستثنائية للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، المزمع عقدها بالقاهرة يومي 15 و16 دجنبر 2025.

❖ مختلفات:

← **قرار رقم 2025/24/11 بالموافقة** على مقررات اللجان الثنائية متساوية الأعضاء، بشأن الترقيات في الرتبة والدرجة لفائدة موظفات وموظفي المجلس المستوفين لشروط الترقي.

قضايا للمتابعة

- تحديد محور الجلسة السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية برسم السنة التشريعية 2025-2026، بناء على تقرير اللجنة المنبثقة عن المكتب.
- تنظيم يوم دراسي لمناقشة مخرجات الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع "مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني".
- تنظيم يوم دراسي لمناقشة مخرجات الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع " تحديات المقاولات المتناهية الصغر والصغيرة جدا والصغرى في المغرب: النمو، التحديث والتطوير ".

❖ مجلس المستشارين يعقد جلسة عمة تشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 09 دجنبر 2025، جلسة عامة تشريعية برئاسة المستشار احمد اخشيشن النائب الثاني للرئيس تمت خلالها المصادقة على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع القانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية (الإجماع)؛
- مشروع القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، بموافقة 48 مستشارا برلمانيا، ومعارضة اثنين (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مستشار الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب)، وامتناع مستشار عن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية عن التصويت.
- مشروع القانون التنظيمي رقم 54.25 المتعلق بالأحزاب السياسية (بموافقة 48 مستشارا برلمانيا، وامتناع ثلاثة عن التصويت، دون تسجيل أي معارضة)؛
- مشروع القانون رقم 55.25 الخاص باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية (بموافقة 48 مستشارا برلمانيا، وامتناع ثلاثة عن التصويت، دون تسجيل أي معارضة).

❖ مجلس المستشارين يصادق على مشروع قانون المالية لسنة 2026.

عقد مجلس المستشارين يوم الخميس 04 دجنبر 2025 صادق خلالها، بالأغلبية، على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 برمّته .

وحظي مشروع القانون، خلال هذه الجلسة التي حضرها الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، بتأييد 36 مستشارا، فيما عارضه 12 مستشارا وامتنع 6 مستشارين عن التصويت.

وكان المجلس قد صادق قبيل ذلك بالأغلبية على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية.

كما صادق في جلسة عمومية عقدها في نفس اليوم، بالأغلبية، على الجزء الأول من مشروع قانون المالية كما تم تعديله.

وحظي الجزء الأول من مشروع القانون، خلال هذه الجلسة التي جرت بحضور الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، السيد فوزي لقجع، بموافقة 38 مستشارا برلمانيا، فيما عارضه 12 مستشارا وامتنع سبعة آخرون عن التصويت.

❖ **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الثلاثاء 09 دجنبر 2025 تم خلاله تقديم مشروعي قانونين، **الأول رقم 70.24** بتغيير وتتميم الظهير رقم 1.84.177 الصادر في 6 محلرم 1405(2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض مصابين في حوادث تسببت فيه عربات برية ذات محرك، و**الثاني رقم 71.24** بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.

❖ **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.**

- **الخميس 18 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا:**

← البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 026.25 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة.

❖ نائب رئيس مجلس المستشارين يتباحث مع رئيس المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بغينيا الاستوائية.

أجرى نائب رئيس مجلس المستشارين، لحسن حداد، يوم أمس الاثنين 15 دجنبر 2025، مباحثات مع رئيس المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية غينيا الاستوائية، مارسيلينو أوونو إيدو، الذي يقوم بزيارة عمل للمملكة .

وقد تمحورت المباحثات بين الجانبين حول سبل تعزيز العلاقات الثنائية والشراكة البرلمانية بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا الاستوائية، فضلا عن مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

وبهذه المناسبة أكد السيد لحسن حداد على الطابع التاريخي والأخوي الذي يميز العلاقات بين البلدين، مبرزا العناية الخاصة التي يوليها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لتطوير وتعزيز التعاون مع غينيا الاستوائية. وأشار، في هذا السياق، إلى تعزيز الإطار القانوني للشراكة الثنائية من خلال توقيع مجموعة من الاتفاقيات في مجالات الفلاحة والهيدروكربورات وإدارة الموانئ والمالية.

وبعد أن سلط الضوء على عمق الروابط الثنائية، أشاد السيد حداد بدعم جمهورية غينيا الاستوائية الثابت للوحدة الترابية للمملكة، مؤكدا على أهمية تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين البلدين داخل المحافل متعددة الأطراف، ولا سيما الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

وعلى الصعيد البرلماني، شدد نائب رئيس مجلس المستشارين على الأهمية البالغة للدبلوماسية البرلمانية في توطيد التفاهم والحوار بين شعبي البلدين وتقريب وجهات النظر بشأن القضايا الثنائية والدولية، مستحضرا التجربة البرلمانية المغربية ودور المجلس، ولا سيما من خلال مكونه الاقتصادي، في دعم الشراكة الاقتصادية وتطوير المشاريع المشتركة.

من جهته، أشاد السيد إيدو بجودة العلاقات الثنائية والأواصر الأخوية المتينة التي تجمع البلدين، منوها بالطابع الاستراتيجي لهذه العلاقات وبالجهود التي يبذلها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل تعزيز التعاون مع غينيا الاستوائية في مجالات متعددة، خاصة التجارة والدفاع والطيران والسياحة والتعليم العالي.

وعلى المستوى البرلماني، أكد المسؤول الغيني الاستوائي على ضرورة إحداث آليات للتعاون والتشاور بين المجلسين، ومواصلة العمل من أجل تعزيز التعاون البرلماني الثنائي والإقليمي والدولي، بما يخدم مصالح شعبي البلدين الصديقين.

حضر هذا اللقاء، عن الجانب المغربي، كل من الأمين العام لمجلس المستشارين، أسد الزروالي، ومدير العلاقات الخارجية، سعد غازي، وعضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لحسن ألحاج، ومدير التعاون الدولي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، هاشم الأيوبي، إلى جانب الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يونس ابن عكي.

كما حضر عن الجانب الغيني الاستوائي النائب الثاني لرئيس المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليونسيو أماندا نزي إنلانغ، وعضو المجلس المكلف بالقطاع الاقتصادي الإنتاجي، إيساميسياو دون مالافو، وعضو المجلس المكلف بالقطاع الاقتصادي المالي، رافائيل تونغ نسويه، ورئيس قسم البروتوكول، خوسيه إيلا أونانا.

❖ السيد ولد الرشيد يؤكد أن ترسيخ مكانة إفريقيا رهين بتطوير أدوار مؤسساتها التشريعية واعتماد آليات قادرة على استباق التحولات.

أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الجمعة 12 دجنبر 2025، أن ترسيخ مكانة إفريقيا رهين بتطوير أدوار مؤسساتها التشريعية واعتماد رؤى وآليات قادرة على استباق التحولات، بدل الاكتفاء بمواكبتها .

وقال السيد ولد الرشيد، في كلمة تلاها نيابة عنه نائب الرئيس، السيد لحسن حداد، خلال افتتاح أشغال الدورة الثالثة للجمعية العامة لمؤتمر رؤساء المؤسسات التشريعية الإفريقية، إن "تسارع الزمن يضع برلماناتنا أمام تحد مزدوج: سرعة الاستجابة للأزمات من جهة، ومتطلبات النقاش الديمقراطي العميق وصنع السياسات على أسس عقلانية متينة من جهة أخرى".

وسجل في هذا السياق أن "الريادة التشريعية التي يدعو إليها المؤتمر ليست شعارا، بل مسار يقوم على تعزيز القدرات المؤسسية، ودعم عمل اللجان البرلمانية، وتجويد الخبرة التقنية، وتوفير البيانات، وتطوير الرقابة والمساءلة، وإرساء تعاون برلماني قاري منتظم وفعال".

وأشار إلى أن الحديث عن الريادة البرلمانية يستحضر الرؤية الاستشرافية العميقة التي عبر عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في رسالته إلى القمة الإفريقية بكيغالي، حين أكد جلالته أن إفريقيا لم تعد مجرد موضوع في العلاقات الدولية، بل أصبحت قارة تثبت وجودها وتتحمل مسؤولياتها.

وأبرز أن هذا التوجيه الملكي يجسد رؤية استراتيجية لمكانة إفريقيا في النظام الدولي الجديد، ويدعو مؤسساتها إلى امتلاك زمام المبادرة والانتقال من موقع المتلقي للتحولات إلى موقع الفاعل في صياغتها، معتبرا أن دور البرلمانات الإفريقية اليوم يرتقي إلى ممارسة الريادة الفعلية، من خلال ريادة تشريعية تبلور سياسات قارية ذكية وريادة دبلوماسية تصون السلم وتضمن حضورا مؤثرا لصوت إفريقيا في المحافل الدولية.

من جهة أخرى، استعرض السيد ولد الرشيد التجربة المغربية في المساهمة في نقاش إفريقي–إفريقي حول الإصلاح المؤسساتي والريادة التشريعية والدبلوماسية البرلمانية، مبرزا أن المغرب اعتمد، في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك، مسارا إصلاحيا يقوم على ترسيخ دولة القانون وتعزيز الحكامة الديمقراطية، في مقاربة متدرجة وواقعية.

وأوضح أن هذه المقاربة تجسدت في تطوير آليات الرقابة وتقييم السياسات العمومية، وتفعيل الجهوية المتقدمة، واعتماد قوانين إطار وتنظيمية في قطاعات حيوية، بما يثري النقاش الإفريقي حول الريادة التشريعية، بالإضافة إلى تطوير دبلوماسية برلمانية مسؤولة، قائمة على احترام السيادة وتعزيز السلم وبناء شراكات قائمة على التعاون والتضامن.

وخلص رئيس مجلس المستشارين إلى التأكيد على أن "إفريقيا ليست فقط قارة الإمكانيات، بل قارة الإرادات"، معتبرا أن برلماناتها، إذا توفرت لها الرؤية والقدرات والتضامن، قادرة على المساهمة في رسم معالم نظام عالمي أكثر عدلا واحتراما لصوت الشعوب.

وتناولت المناقشات خلال هذه الدورة، التي شارك فيها رؤساء برلمانات ووفود برلمانية من مختلف الدول الإفريقية، عددا من القضايا الاستراتيجية الملحة التي تهم القارة، وفي مقدمتها مكانة إفريقيا في النظام الدولي، وسبل بناء مؤسسات تشريعية قوية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

❖ استقبال رئيس المجلس الأعلى للجماعات الترابية المالي بمجلس المستشارين.

استقبل السيد لحسن حداد، نائب رئيس مجلس المستشارين، يوم الخميس 04 دجنبر 2025، بمقر المجلس، السيد دياكيتي ساتيغي مامادو، رئيس المجلس الأعلى للجماعات الترابية بجمهورية مالي، والوفد المرافق له، الذي يقوم بزيارة عمل للمملكة.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتجديد التأكيد على متانة العلاقات الأخوية التي تجمع المملكة المغربية وجمهورية مالي، المبنية على رصيد تاريخي وحضاري مشترك، وعلى الإرادة الراسخة لدى البلدين في تعزيز التعاون الثنائي والارتقاء به في مختلف المجالات بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين.

وخلال هذا اللقاء، استعرض السيد لحسن حداد الجهود التي تبذلها المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل دعم السلم والتنمية في القارة الإفريقية، مشيرا إلى أن جمهورية مالي تُعد فاعلا أساسيا في المبادرة الملكية الهادفة إلى تسهيل وصول دول الساحل إلى المحيط الأطلسي.

كما قدم السيد حداد عرضا حول مميزات التجربة البرلمانية المغربية، موضحا أن مجلس المستشارين يضم أعضاء يمثلون الجماعات الترابية والغرف المهنية وممثلي المأجورين، ويتم انتخابهم لمدة ست سنوات، مع إبراز المكانة المؤسساتية للمجالس الترابية ودورها في تعزيز الحكامة المحلية والتنمية.

من جهته، أعرب السيد دياكيتي ساتيغي مامادو عن تقديره للدعم المتواصل الذي تقدمه المملكة المغربية لبلاده، مشيدا بمتانة العلاقات الثنائية القائمة على الاحترام المتبادل والرغبة المشتركة في ترسيخ شراكة متقدمة، بفضل التوجيهات السامية لقائدي البلدين.

كما عبر عن رغبة الجانب المالي في الاستفادة من التجربة المغربية، والاطلاع عن كثب على الدينامية الإصلاحية التي تشهدها المملكة في المجالات السياسية والمؤسساتية، والتي جعلت منها نموذجا يحتذى به على المستويين الإقليمي والقاري

❖ مشاركة وفد عن مجلس المستشارين في أشغال ورشة العمل الإقليمية حول تطوير قوانين الأسرة من منظور المساواة بين الجنسين في العالم العربي.

شارك وفد نسوي عن مجلس المستشارين في أشغال ورشة العمل الإقليمية حول موضوع "تطوير قوانين الأسرة من منظور المساواة بين الجنسين في العالم العربي التي نظمتها وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، بشراكة مع منظمة المرأة العربية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 14 دجنبر 2025، بالرباط.

وقد تميزت أشغال اليوم الأول بكلمة افتتاحية من السيدة نعيمة بن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وكلمة الدكتورة فاديا كيوان، المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية وكلمة السيدة آنيت فنك مديرة برنامج WoMENA – GIZ.

وتمحورت الجلسة الأولى حول واقع قوانين الأسرة في الدول العربية، كما تطرقت الجلسة الثانية لتحليل القوانين وقياس أثرها من منظور المساواة بين الجنسين، مع التساؤل عن كيفية تغيير قوانين الأسرة العادلة لحياة النساء والأسر في العالم العربي. أما الجلسة الثالثة فكان موضوعها: إعادة صياغة القوانين من منظور المساواة بين الجنسين وكيف يمكن للبرلمانيين تحويل المعرفة إلى تشريعات مؤثرة.

وقد تميز اليوم الثاني من الأشغال بانعقاد الجلسة الرابعة حول استراتيجيات مناصرة قوانين الأسرة وكيف تُحدث المناصرة فرقًا في حياة النساء - من الوعي إلى التأثير. وتمحورت الجلسة الخامسة حول الحملات الإعلامية، الرسالة، مخاطبة الجمهور والتواصل كمفتاح للتغيير. أما الجلسة السادسة فكان موضوعها: التفاوض وبناء التحالفات، أدوات للبرلمانيين من أجل إنجاح عملية التغيير.

كما تميز اليوم الختامي للأشغال بانعقاد الجلسات التالية: محاكاة جلسة برلمانية حول تطوير قانون من قوانين الأسرة، والخطط الوطنية والخرائط الإقليمية من أجل إصلاح شامل لقوانين الأسرة، والخطوات القادمة وآليات المتابعة. وفي الختام، ألقت السيدة أنيت فنك مديرة برنامج WoMENA – GIZ والدكتورة فاديا كيوان، المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية كلمتان ختاميتان تلخصان مخرجات ورشة العمل.

وتوجت أشغال ورشة العمل الإقليمية حول موضوع "تطوير قوانين الأسرة من منظور المساواة بين الجنسين في العالم العربي" بخلاصات مهمة حول تعزيز قدرات البرلمانيات والبرلمانيين في المنطقة العربية في مجال الإصلاح التشريعي، ومواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية للمساواة بين الجنسين وتجويد العمل التشريعي لصالح الإنصاف وتحقيق المساواة والعدل بين الجنسين في العالم العربي، مع مراعاة المصلحة الفضلى للأطفال والأسرة بشكل عام، ما سينعكس إيجابا على المجتمع ككل.

كما أن اختيار المملكة المغربية لاستضافة هذه الورشة الإقليمية يعكس دورها الريادي في إصلاح قانون الأسرة. فالاعتماد على مدونة الأسرة (2004) شكّل منعطفًا هامًا في موازنة المرجعيات الدينية والاجتماعية مع متطلبات المساواة والعدالة. كما أن العملية الجارية لتحديث المدونة، عبر حوار شامل بين مؤسسات الدولة، علماء الدين، والمجتمع المدني، توفر نموذجا إقليميا لكيفية إدارة الإصلاح عبر تفاهم مجتمعي، واحترام للسياق الثقافي، واستجابة لاحتياجات العصر.

وضم الوفد المشارك من مجلس المستشارين السيدة فاطمة الحساني عن فريق التجمع الوطني للأحرار، والسيدة فاطمة السعدي عن فريق الأصالة والمعاصرة، والسيدة زهرة محسن عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، والسيدة سليمة الزيداني عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والسيدة فتيحة خورتال عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والسيدة فاطمة زوكاغ عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma